المعلقة.

اضافة الى كل ذلك، فان انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الفلسطينية ضمن هذه الظروف المعقدة للغاية، والمتعلقة بأوضاع هذا الفصيل الداخلية اولاً، او من جهة الاوضاع السياسية الفلسطينية عامة، كان من شأنه ان يقوم برسم خطوط تنظيمية جديدة في حياة الجبهة شملت حتى تعريف هذا الفصيل. فبدلاً من تعريفه السابق على «انه فصيل يناضل من اجل امتلاك نظرية الطبقة العاملة» أبدل التعريف، وحُـدد على انـه «فصيل وطني» فقط. وما تناول التعريف تناول كافة الطروحات السياسية والتنظيمية للجبهة. ولم يتمكن المؤتمر بالتالي، عبر نقلاته السريعة تلك، من تحديد خطوط عمله السياسي والتنظيمي بوضوح، الامر الذي سيترتب عليه المزيد من المناقشات حول طروحاته في المستقبل أو حتى جدوى انعقاده بالمعنى السياسي أساساً.

وقد حظى الوضع الفلسطيني، ومسودة مهامه المطروحة، بأوسع دائرة من النقاشات. ولم تبرز اية تعـارضات تذكر حول أولوية، وأهمية، الحفاظ على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودورهـا الهـام في الحفاظ على مكتسباته، وصيانة قراره الوطني المستقل. وقد أكدت مجمل النقاشات والمداخلات ضرورة الحفاظ على وحدة المنظمة من خلال الاحتكام إلى اتفاق عدن ـ الجزائر، وكذلك قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، للخروج من جملة المآزق والصعوبات التي وصلت إليها م.ت.ف.

كمـا وتعرضت النقاشات لأوضاع الفلسطينيين في لبنان، وأوضاع المخيمات. وقد تأكد من خلال النقاشات والمعلومات المتوافرة ان المخطط الطائفي يهدف إلى الغاء وجود المخيمات الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسـطيني من لبنـان. وأكد المؤتمر على ضرورة النضال من اجل الحفاظ على امن الجماهير الفلسطينية في لبنان، وتنفيذ القرارات العربية والاتفاقات الثنائية بين م.ت.ف. والدولة اللبنانية.

وفي مجـال العمل العسكري، اجمعت النقاشات على ضرورة تنشيط العمل العسكري ضد العدو الصهيـوني، ورفـع السـويـة القتالية لدى القطاع العسكري واستمرار الكفاح المسلح وايلاء المسألة التنظيمية والتخطيطية لهذا العمل الاهمية القصوى بما يكفل الاستفادة من خبرات السنوات السابقة، وبما يعبر عن المضمون الشرعي للنضال الوطني الفلسطيني، وانسجامه مع عدالة القضية الفلسطينية، وادانـة الارهـاب بكـافة اشكاله وصوره، وكشف المضمون الفاشي والارهابي للممارسات الصهيونية، والاميركية، ضد شعوبنا العربية.

لقد اتسمت مناقشات الوضع الفلسطيني ومهامه، وبشكل يختلف عن المؤتمرات السابقة، بالوقوف حول كافـة الامور بروح من المسؤولية العالية، وايلاء القضية الوطنية المكانة الاولى في مناقشة المهام السياسية وذلك بالرغم من حساسية بعضها. ولعل الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني اكثرها حساسية، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع بروح موضوعية عالية. فقد أكدت جميع المداخلات، والمناقشات، على رفض الاتفـاق من منـطلق الحـرص على الوضـع الفلسطيني والحفاظ على استقلالية السياسة الفلسطينية استقلالاً تاماً. مع الادانة العدمية لرفض لهذا الاتفاق، والمنطلقة من نزعة الاضرار بمصالح م.ت.ف. وتبديد نشاطها.

واستعرض المؤتمر، وبتفصيل دقيق، المجريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وطالب بضرورة استعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الوطن المحتل، مع ايلاء عمل المـؤسسات الوطنية وهيئاتها الاكاديمية والاجتماعية والصحية، وكذلك عمل النقابات، كل الاهمية بما يكفل استمرار عملها في الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية، وضمان مجابهة الثقافة اللاوطنية داخل المناطق المحتلة.

أمـا على الصعيـد العربي، فقد تركزت مناقشات المؤتمر حول مسألتين اساسيتين: الاولى تتعلق بالموقف الرسمي، والشعبي، العربي من م.ت.ف.؛ والاخرى تتناول استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية.

وفيمـا يتعلق بالنقـطة الاولى، فقـد أكد المؤتمرون على ضرورة العمل الجاد من أجل الحفاظ على الاجماع العربي، فيما يتعلق بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كواحد من الثوابت